الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2011/C.6/5
25 November 2011
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع السادس
بيروت، ١-٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

التقدم المحرز في عمل الأمانة التنفيذية

تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس

موجز

تعقد اللجنة الفنية ثلاثة اجتماعات في فترة السنتين، واجتماعاً رابعاً عند الحاجة، بعد التشاور بين رئاسة اللجنة والأمانة التنفيذية للإسكوا. وتعقد دوراتها مرة واحدة في السنوات التي تعقد فيها الإسكوا دورتها، ومرتين في السنوات التي لا تتخلّلها دورة الإسكوا. وقد عقدت اللجنة اجتماعها الخامس في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي ٦ و٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، بحضور ممثلين عن البلدان الأعضاء في الإسكوا. وخلص المجتمعون إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات، منها ما يتعلق بالمواضيع والقضايا المدرجة على جدول الأعمال، ومنها ما يتعلق بطبيعة عمل اللجنة والإسكوا وسبل تفعيله.

وتتضمن هذه الوثيقة عرضاً للإجراءات التي اتخذتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والأنشطة التي اضطلعت بها تنفيذاً لتوصيات اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس.

التوصيات الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس والإجراءات المتخذة لتنفيذها

أصدرت اللجنة الفنية في اجتماعها الخامس الذي عقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي ٦ و٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، مجموعة من التوصيات والمقترحات(*)، منها ما يتعلق بالمواضيع المدرجة على جدول الأعمال، ومنها ما يتصل بطبيعة عمل اللجنة وسبُل تفعيله. وتستعرض هذه الوثيقة التوصيات الصادرة عن اللجنة والإجراءات المتخذة لتنفيذها.

في المواضيع التنظيمية والإجرائية

التوصية (أ)

يستحسن أن تقتصر العضوية في الإسكوا على الدول العربية دون سواها، وذلك في إطار تعزيز التعاون مع جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرهما من المنظمات الإقليمية.

متابعة التنفيذ

في إطار تعزيز التكامل الإقليمي في المنطقة العربية واتساق أهداف الإسكوا وأنشطتها ومشاريعها مع تلك التي تضطلع بها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرهما من المنظمات الإقليمية، جرت دعوة سفراء تونس والجزائر والمغرب إلى حضور الاجتماع الأخير للهيئة الاستشارية المؤلفة من البعثات الدبلوماسية في البلد المضيف، وذلك بصفة مراقب (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١). وخلال الاجتماع، عرضت الأمانة التنفيذية إجراءات الانضمام إلى عضوية الإسكوا. وتأكيداً لحرص الإسكوا على توسيع نطاق عملها، وخدمة عدد أكبر من البلدان العربية، وتعزيز التكامل الإقليمي العربي، ودعم بلدان المنطقة في انتهاج سياسات واستراتيجيات تنموية ناجحة، وتحقيق التفاعل بين منطقة غربي آسيا وسائر مناطق العالم، وتوحيد مواقف البلدان العربية بحيث تعكس أولويات هذه المنطقة، أقدمت الأمانة التنفيذية على دعوة سفراء تونس والجزائر والمغرب إلى حضور الاجتماع السادس للجنة الفنية بصفة مراقب.

التوصية (ب)

الإبقاء على التواتر الحالي لاجتماعات اللجان السبع نظراً للأعباء المالية والتنظيمية المترتبة على زيادة عدد الاجتماعات.

متابعة التنفيذ

أخذت الأمانة التنفيذية هذه التوصية بعين الاعتبار وأبقت على التواتر الحالي لاجتماعات اللجان الحكومية السبع.

التوصية (ج)

(*) الإسكوا، تقرير اللجنة الفنية عن اجتماعها الخامس (E/ESCWA/2011/C.5/8/Report). www.escwa.un.org.

التقدم بمقترحات مبتكرة وجديدة، ووضع برامج واضحة ومقنعة تشجع الجهات المانحة على تزويد الإسكوا بموارد مالية من خارج الميزانية.

متابعة التنفيذ

في إطار هذه التوصية، باشرت الأمانة التنفيذية إعداد ثلاثة منشورات رئيسية من المقرر إصدارها خلال السنوات المقبلة، هي تقرير "العالم العربي في عام ٢٠٢٥" وتقرير "آفاق التكامل الحضاري في الوطن العربي" وتقرير "الانتقال إلى الديمقراطية". وقد نالت هذه التقارير اهتمام عدد من الممولين، منها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والمركز الدولي للبحث والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، وغيرها من الوكالات العربية.

وأعدت الأمانة التنفيذية أيضاً عدداً من المشاريع التي استحوذت على اهتمام الممولين ويُتوقع أن يباشر في تنفيذها خلال العام المقبل، وأهمها:

- مشروع إنشاء آلية إقليمية لتحسين رصد خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي في المنطقة العربية والإبلاغ عنها (MDG+)، مدته ثلاث سنوات ونصف. وقد أبدت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي موافقتها المبدئية على تمويل هذا المشروع الذي سيغطي جميع البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. وستتولى الإسكوا تنفيذه بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، تحت رعاية المجلس الوزاري العربي للمياه/الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية؛

- مشروع زيادة المعرفة والتحضير لحالات الطقس القصوى بهدف تقييم آثار تغير المناخ على الموارد المائية وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، ويستغرق تنفيذه عامين. وقد أبدت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي رغبتها في تمويله أيضاً. وستنفذ الإسكوا هذا المشروع بالتعاون مع جامعة الدول العربية وعدد من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية؛

- عدد من المشاريع التي ما زالت قيد الدرس. وهذه المشاريع تتناول تحسين كفاءة الطاقة وإدماج معايير الاستدامة الطوعية في القطاع الزراعي، وتهدف إلى تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي، والتكامل مع برامج العمل الممولة من الميزانية العادية. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مشروع يهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي وبناء القدرات في مجال شبكات الطاقة، تبذل محاولات لتمويله من الاتحاد الأوروبي.

التوصية (د)

تلبية طلبات البلدان الأعضاء التي توافق عليها الإسكوا في مجال الخدمات الاستشارية والدعم الفني بجدول زمني محدد.

متابعة التنفيذ

أعدّت الأمانة التنفيذية خطة عمل لكل من البلدان الأعضاء على حدة، حسب طلبات تلك البلدان وأولوياتها للعام ٢٠١١. وفي هذا السياق، تمّ التواصل مع مسؤولي الاتصال التابعين لبرنامج التعاون الفني في البلدان الأعضاء في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١١ لإرسال خطة العمل إلى الجهات المستفيدة لمراجعتها وإبداء الملاحظات عليها. وبناء عليه، تمّ اعتماد الخطة بصيغتها النهائية، وباشرت الإسكوا تنفيذها وفقاً لجدول زمني محدد تمّ الاتفاق عليه مع تلك الجهات.

التوصية (هـ)

عقد لقاءات بين الإسكوا ونقاط الاتصال الرسمية في البلدان الأعضاء عند الاقتضاء، بحيث يُصار إلى تقريب وجهات النظر ومتابعة المسائل العالقة.

متابعة التنفيذ

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية لتعزيز التنسيق بينها وبين البلدان الأعضاء، وعملاً بهذه التوصية، حرصت الأمانة التنفيذية على الاستمرار في إرسال مذكرات أو رسائل مباشرة لإحاطة نقاط الاتصال وأعضاء الهيئة الاستشارية علماً بجميع الأنشطة التي تقوم بها الإسكوا، سواء أكانت اجتماعات حكومية، أم اجتماعات خبراء، أم ورش عمل، أم لقاءات أم غيرها من الأنشطة. والأمانة التنفيذية تبقى على تواصل دائم مع أعضاء اللجنة الفنية ونقاط الاتصال في السفارات لإطلاعهم على جميع هذه الأنشطة وعلى الدورات التدريبية التي ينظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، مباشرة وبواسطة البريد الإلكتروني.

التوصية (و)

درس إمكانية أن تنظم الإسكوا ورشات عمل وطنية تشارك فيها جميع الإدارات المعنية في كل بلد من البلدان بهدف تعريفها على الخدمات الاستشارية والفنية التي تقدمها الإسكوا وذلك لتوضيح المجالات التي يمكنها الاستفادة منها، فتعتمد جهة اتصال لدى كل إدارة، لتسهيل عمل جهات الاتصال الوطنية.

متابعة التنفيذ

نظّمت الإسكوا ورشات عمل وطنية حول مجالات اختصاصها وحول التعاون الفني في السودان واليمن. ومن المقرّر أن تنظم ورشة عمل مماثلة في الكويت في الفترة ٢٠-٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وستستمر الإسكوا في تنفيذ ورشات عمل وطنية حول التعاون الفني في مملكة البحرين ولبنان خلال الربع الأول من عام ٢٠١٢.

<u>في المواضيع التقنية</u>

التوصية (أ)

دعوة الجهات المعنية في البلدان الأعضاء إلى تفعيل مشاركتها في التحضيرات لمؤتمر ريو+٢٠ على المستوى الإقليمي والدولي، وتبني التوجهات والمبادرات العربية التي يعتمدها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

متابعة التنفيذ

هذه التوصية موجهة إلى البلدان الأعضاء، وتهدف إلى دعوتها إلى المشاركة على أعلى المستويات. وقد عقدت الإسكوا عدة اجتماعات تشاورية للتحضير لمؤتمر ريو+٢٠ خلال العام ٢٠١١. وأشركت فيها مختلف الجهات الحكومية، وممثلين عن المجتمع المدني وغرف الصناعة والتجارة والتعاونيات الزراعية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والأكاديميين. وشهدت هذه الاجتماعات مستوى عال من التمثيل، إذ شارك فيها وزراء ومدراء عامون ورؤساء هيئات. وفيما يلي أبرز هذه الاجتماعات:

- اجتماع حول السياسات الاقتصادية الداعمة لتحول المنطقة العربية نحو اقتصاد أخضر (بيروت، ٢٠-٢١ تموز/يوليو ٢٠١١)، عقد بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعهد المالي والاقتصادي في لبنان (مؤسسة باسل فليحان)؛

- ورشة عمل حول معايير الاستدامة الطوعية (VSS) لتعزيز الإنتاج الزراعي المستدام، وجودة الأغذية وسلامتها، وحماية البيئة والتجارة في المنطقة العربية (بيروت، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، نظمتها الإسكوا بالتعاون مع الوكالة الإنمائية للتعاون الدولي وتحت رعاية وزير الزراعة في لبنان؛

- ندوة حول الصناعات الخضراء ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية (بيروت، ٢٨-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، نظمته الإسكوا بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي وجامعة الدول العربية؛

- ورشة عمل حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (جدة، ٣-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١). وعقدت هذه الورشة برعاية الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية، وذلك بالشراكة مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وقدمت الإسكوا كذلك دعماً فنياً وتنظيمياً في سياق الإعداد للمؤتمرات التالية:

- ورشة إقليمية تشاورية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية في إطار التحضير لقمة ريو+٢٠ (بيروت، ١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١): وخلص هذا الاجتماع إلى بيان عملي من المقرر أن يقدمه ممثلو المجتمع المدني إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو+٢٠ وإلى المؤتمر. وعُقد الاجتماع بدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية ومنظمة حقوق الإنسان السويدية دياكونيا والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الدول العربية؛

- ورشة العمل التدريبية الإقليمية للمجموعات الرئيسية (القاهرة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١): وتولت أمانة ريو+٢٠ تنظيم هذه الورشة في إطار التوعية بمواضيع المؤتمر وبناء قدرات المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى. وعقدت هذه الورشة بالشراكة مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وبدعم من المفوضية الأوروبية.

التوصية (ب)

الطلب إلى الأمانة التنفيذية إعداد تقرير حول التقدّم المحرز في التحضير لمؤتمر ريو+٢٠ وعرضه على اللجنة الفنية في اجتماعها السادس، على أن يتضمّن التقرير مقترحاً لمشروع قرار حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية لاعتماده في الدورة السابعة والعشرين للإسكوا.

متابعة التنفيذ

منذ الاجتماع الخامس للجنة الفنية، تضطلع الإسكوا بدور رئيسي في الأعمال التحضيرية الإقليمية العربية لمؤتمر ريو+٢٠، وذلك بالتعاون مع الجهات الإقليمية المعنية الأخرى، ولا سيما جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويهدف ذلك إلى التواصل والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني، وإلى تحديد موقف عربي واضح ومتجانس من المواضيع المطروحة في مؤتمر قمة ريو+٢٠ وما قد ينتج عنه.

وقد تخلل انعقاد الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في القاهرة في ١٦-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تبادل موسّع للآراء ساهم في بناء توافق عربي حول بعض القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمر ريو+٢٠. ورفعت التوصيات الصادرة عن الاجتماع إلى اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في الوطن العربي، التي اعتمدتها ورفعتها بدورها إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة الذي سيعقد دورته الثالثة والعشرين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وأعدت الإسكوا تقرير الاجتماع التحضيري الإقليمي، وفيما يلي أهم التوصيات الصادرة عنه:

- اعتبار الاقتصاد الأخضر أداة لتحقيق التنمية المستدامة وليس مفهوماً بديلاً عنها، والتحول إليه تدريجياً، بما يتماشى مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، وذلك من خلال اعتماد السياسات المناسبة. وأيضاً التأكيد على أهمية تقييم الفرص والتحديات الناتجة من الاقتصاد الأخضر، وسبل تحقيقه، خصوصاً فيما يتصل بتوفير التمويل اللازم، ونقل التكنولوجيا المناسبة وتوطينها، وبناء قدرات البلدان النامية وتقديم الدعم الفني لها في هذا المجال؛

- عدم اعتبار الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة هدفاً في حدّ ذاته، بما أنه يرتبط بطبيعة المقررات المقرر أن تصدر عن مؤتمر ريو+٢٠. ويُفترض أن يتضمّن هذا الإطار الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وألا تترتب عنه أية أعباء إضافية أو معوّقات تجارية أو شروط على البلدان النامية. ولذلك، يجب تعزيز الإطار المؤسسي الدولي القائم من خلال معالجة الثغرات الموجودة فيه، وإنشاء إطار مؤسسي للتنمية المستدامة وتعزيزه على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتفعيل الهياكل المؤسسية القائمة للتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي وتدعيمها، بما في ذلك اللجان والمكاتب الإقليمية، مثل الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

- تقييم التقدّم المحرز والثغرات في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد أحرزت البلدان العربية تقدماً في عدد من مجالات التنمية المستدامة، مثل التربية والتعليم والصحة. غير أنها ما زالت تواجه تحدّيات في القضاء على الفقر، وإيجاد فرص عمل، والتمتع بالحق في التنمية، وتحقيق التماسك الاجتماعي، وإعمال حقوق المرأة، والتمتع بحق الحصول على المعلومات، وتلبية متطلبات الشباب، وتحرير التجارة، ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وإيجاد آليات للتمويل، وبناء القدرات في مجالات التنمية المستدامة. ومن أهم أسباب الإخفاق في تحقيق

التنمية المستدامة عدم وفاء البلدان المتقدمة بالتزاماتها تجاه البلدان النامية والمنصوص عليها في مقررات المؤتمرات الدولية السابقة. كما تشكل النزاعات وحالات الاحتلال والعدوان عوائق كبيرة تحول دون تحقيق التنمية المستدامة وتستدعي تقديم دعم خاص للشعوب التي تعاني منها. ولذلك، ينبغي أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها تجاه البلدان النامية، بما في ذلك توفير التمويل الكافي ونقل التكنولوجيا المناسبة وبناء القدرات لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- معالجة التحديات الناشئة. وتشمل هذه التحديات الناشئة تغير المناخ وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان النامية، والنمو السكاني والتوسع الحضري غير المسبوقين. وتشكل هذه التحديات فرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية وإيلاء البعد الاجتماعي اهتماماً أكبر بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص عمل جديدة والحد من هجرة الأدمغة ولا سيما الشباب.

التوصية (ج)

قيام البلدان الأعضاء بإرسال ملاحظاتها على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ خلال ثلاثة أسابيع من تاريخه، وقيام الأمانة التنفيذية بإجراء التعديلات المناسبة وإخطار البلدان الأعضاء بصورته النهائية.

متابعة التنفيذ

تمّ الأخذ بهذه التوصية، ولم يطرأ أي تغيير على برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.